المخيمات لن يرضوا بسلطانه السياسي؟). كما عادت الاطراف الفلسطينية نفسها، بالحالة الثانية، إلى قصف الاحياء الشيعية في بيروت لمجرد أن الطرف الذي كان يهاجم المخيمات هو شيعي أيضاً (أوهل استسهل القاصفون ضرب المدنيين الشيعة ليس فقط بسبب شعورهم بأنه يصعب اعادة كسب ود الشيعة مجدداً، بل ولأنهم انتظروا منذ منتصف السبعينات للتعبير عن استيائهم حيال التحالف مع الطائفة الشيعية وممثليها الصاعدين؟). وقد برَّر الجانب الفلسطيني نفسه، في الحالة الثانية، بأنه كان يبحث عن طريقة سريعة لتخفيف الضغط على المخيمات، لكن يظهر خطأ هذا الاعتقاد أولاً في أن قتال المخيمات نفسها هو الذي رد المهاجمين وقلب جميع التوقعات، وثانياً في أن عملية ردع الخصم بواسطة الضغط العسكري على قاعدته البشرية أو بواسطة استنزاف ارادتها السياسية عملية بطيئة للغاية وكثيراً ما تأتي بنتائج عكسية تماماً، حتى عند استخدام كميات هائلة من الاسلحة والذخائر، كما اكتشف السوريون في الاشرفية في ١٩٧٨ و١٩٧٩ وفي زحلة في ١٩٨١. وتبقى العبرة الجوهرية هي أن منطق القصف العشوائي خاطىء سياسياً واخلاقياً من جذوره، بدليل سهولة توجيه المدافع الفلسطينية ليس ضد الاعداء المزعومين ـ المسيحيين أو الانعزاليين ـ فحسب بل وضد المسلمين والفلسطينيين انفسهم.

تثير تجربة احتلال بلدة الدامور جنوبي بيروت، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، الشكوك الاضافية حول طبيعة البديل الثوري الذي تقدمه حركة المقاومة الفلسطينية. فقد قام الانعزاليون بإغلاق الطريق الساحلي الذي يربط بيروت والجنوب، رغم التحذيرات المتكررة ورغم التطمينات بعدم ايذائهم. فقررت حركة المقاومة، مضطرة، أن تعيد فتح الطريق (وكان دافع ثانوي الرغبة في الانتقام لاحتلال حي الكرنتينا ومخيم الضبيه). لكن قام الفلسطينيون، خلال عملية احتلال الدامور وبعدها، بعمليات اغتصاب وذبح ونهب، وهي عمليات حدثت بالعلم التام لقائد العملية أبو موسى، وهو أيضاً المسؤول المباشر عن عملية احتلال قرية العيشية المعزولة في نهاية العام ١٩٧٦، حيث سمح بقتل ٢٨ أسيراً عسكرياً ورهينة مدنية (إضافة إلى ١٤ شخصاً ماتوا في القرية خلال المعركة)، وذلك بعد خسارة ١٤ شهيداً بعملية سيئة التخطيط لم يكن لها داعٍ عسكري أصلاً. وقد تعززت المذبحة الفلسطينية في الدامور بمنع عودة أهلها إليها لسنوات عدة، وبإسكان أهل مخيم تل الزعتر السابقين في البلدة بعد تشريدهم في آب (اغسطس) ١٩٧٦. ومهما كانت الدواعي الموجبة لاحتلال البلدة بداية، أو لايجاد المأوى لمهجري تل الزعتر لاحقاً، فإن «فاتورة» الدامور في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ دفع ثمنها أهالي تل الزعتر في آب (اغسطس) ١٩٧٦ ومن بعدهم أهالي مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وربما تتمثل العبرة الأساسية بالنسبة إلى حركة المقاومة الفلسطينية في المفارقة التالية: فإما أن تطرح هذه الحركة نفسها بديلاً ثورياً (كمؤسسة وكمنهج) لجميع العرب ـ وليهود اسرائيل أيضاً ـ مما يستوجب إظهار ممارسة سياسية ـ عسكرية ـ جماهيرية بمستوى مسؤولية من يدعي تمثيل مصالح الشعب بأسره، أو أن تقرَّ بأنها حركة قطرية تبحث عن مصلحة ضيقة لا تعني سكان دول الطوق المضيفين في الصميم، مما يعطيهم بالتالي كامل الحق في استضافة أو عدم استضافة أي شكل من أشكال العمل الفلسطيني على أراضيهم. وثبت في لبنان أن من عجز عن سلوك الخيارات الثورية الصعبة كي يطرح نفسه بديلاً ذا مصداقية، اضطر، نهاية، إلى حماية